نظرات جديدة في دراسة السنة وعلومها

أ. آسيا علوي ـ جامعة باتنة.

ملخص البحث:

تبحث هذه الأوراق الأسباب الجوهرية التي أدت إلى الخلل والاضطراب الذي وقع في بعض الدراسات الحديثية في هذا الزمن، حيث وُجِدَ قصُور في فهم الاصطلاحات الخاصة بأهل النقد، وحدث خلط في المناهج التي يجب أن تفهم بها مسائل الحديث الشريف وقواعده، فنتج عنه اضطراب في أساليب المشتغلين بعلوم الحديث ومناهجهم.

Résumé:

Le présent travail traite les causes principales qui ont causés la défaillance qui a touché quelques nouvelles études de nos jours, tout en remarquant une incapacité dans l'assimilation de la terminologie utilisée par les critiquant et les scientifiques de hadith.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

لا يتم فهم كلام الله ولا إدراك معاني كتابه العزيز إلا بسنة النبي ﷺ وعلومها، لأن السنة هي الشرح النظري والتطبيق العملي للقرآن الكريم، وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، قال تعالى: **﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾** [النحل:44]، لقد بين الله تعالى مكانة السنة وعظيم شرفها في آيات كثيرة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: **﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾** [آل عمران:132] وقال تعالى: **﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾** [النساء:80]، وقال سبحانه: **﴿وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾** [الحشر:7] وفي هذه الآيات حثٌّ على تعلم سنة النبي ﷺ وأمر بطاعته ﷺ والاقتداء به، وذلك متضمن لتعلم علم الحديث.

هذا العلم الذي يعد من أشرف العلوم الإسلامية وأجلها وأحقها بالتعليم والتعلم، فبه يعرف الحديث الصحيح من السقيم ومن خلاله نقف على البيان لكتاب الله تعالى وتفصيل آياته وتوضيح أحكامه وتخصيص عمومه وتقييد مطلقه وغير ذلك.

إن علوم السنة حفظت لنا هذا الدين وحمت الشريعة من كذب الكاذبين وافتراء المبطلين، ولهذا لقيت عناية كبيرة من علماء كل عصر على مدار الأجيال والأزمان، فصنف المصنفون مصنفات عديدة في مختلف أنواع السنة وعلومها وشروحاتها كعلم الجرح والتعديل والتراجم والطبقات والعلل والغرائب وشروحات الحديث، وأفرد بعضهم قواعد هذا

العلم ومسائله بالتأليف مما يدعى كتب المصطلح مثل معرفة علوم الحديث للحاكم ومقدمة علوم الحديث لابن الصلاح وفتح المغيث للسخاوي وتدريب الراوي للسيوطي والإلماع للقاضي عياض والنكت لابن حجر ونزهة النظر له أيضا وغيرها.

ونشهد في عصرنا هذا فترة انتعاش لعلوم السنة بتعلمها وتعليمها، لم تكن موجودة قبل زمن يسير من الآن، ونرى جهودا كثيرة لخدمة السنة وعلومها، غير أن الناظر في الدراسات والأبحاث التي ظهرت مؤخرا على الساحة العلمية في مجال الحديث وعلومه، يجد خللا في تعامل أصحابها مع نصوص السنة وعلومها، ويرى قصورا منهم في فهم بعض الألفاظ والاصطلاحات الخاصة بأهل النقد من المحدثين وعدم استيعاب لقواعد علوم الحديث، ويلمح خلطا في المناهج التي يجب أن نفهم من خلالها تلك المسائل العلمية والقضايا الحديثية، مما نتج عنه اضطراب في مناهج المشتغلين بهذه العلوم.

لابد إذن من البحث عن الأسباب الجوهرية، التي أدت إلى هذا الخلل في تعلم السنة أو في خدمتها والتفتيش عن علل الاضطراب في تلك الدراسات الحديثية في هذا الزمن، بغرض إصلاح الخلل ومحاولة الرجوع بعلوم السنة إلى نبعها الصافي، وإلى زمن ازدهارها، «يوم كان شأن الحديث فيما مضى عظيما عظيمة جموع طلبته، رفيعة مقادير حفاظه وحملته، وكانت علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومعانيه بأهله آهلة»[1].

أهم الأسباب التي أدت إلى الخلل في تعلم السنة أو في خدمتها وعلل الاضطراب في تلك الدراسات الحديثية:

1 - **السبب الأول**: وجود قضايا خلافية كثيرة داخل علوم الحديث لم يتم الحسم فيها إلى الآن، مثل الاختلاف في مباحث الجرح والتعديل وألفاظهما وكذا في شروط قبول الرواية، واختلاف أحكام هؤلاء العلماء المحدثين في مسألة التفرد وزيادة الثقة والتدليس، مما يترتب عنه حيرة والتباس لدى طلاب العلم، فيزيد من صعوبة استيعاب قواعد علوم الحديث[2].

إن من أعظم أسباب صعوبة هذا العلم وأشد أسباب غموضه هو ذلك الاختلاف الكبير في مصطلحاته وفي بعض قواعده، لأن الاختلاف في القاعدة يؤدي إلى اختلاف في عدد كبير من المسائل الجزئية التي تنبني عليها، ولأن الاختلاف في تفسير المصطلحات سيغير فهمنا لكلام العلماء وأحكامهم، وبالتالي سيؤول إلى الاختلاف في التقعيد أيضا.

وهذا الاختلاف كان في المنهج المتبع من المتقدمين مقارنة بالمتأخرين.

الخصائص التي يتميز بها هذا العلم: لأنه **علم اجتهادي، أحكامه نسبية وليست قطعية، وقواعده غير مطردة،** لأنها تدور مع القرائن والملابسات الخاصة بها، أي أن كل جزئية لها حكم خاص، بحسب ما يحيطها من أحوال وقرائن.

ولذلك لم يلتزم المحدثون النقاد غالبا، قوانين وقواعد مضبوطة، ولا أحكام متفقة، للحكم على الراوي أو المروي، بل كانت أحكامهم أغلبية، وذلك يرجع إلى أن المادة الخام لعلم الحديث هي البشر ونقولهم وأخبارهم، لذلك ليس له ضابط رياضي، والبشر تختلف أحوالهم من وقت لآخر ومن مكان لآخر، كما أنهم قد يتأثرون بعوامل خارجية أو عوامل داخلية[3]، لذلك تعامل معهم علماء الحديث بما يتناسب مع تلك الخصائص.

كما أن **علم الحديث يمتاز بالسعة والتشعب في مسائله وموضوعاته،** وتناثر هذه العلوم في مختلف كتب ومصادر السنة وعلومها، لتشعب الأسانيد و تناثر تراجم رواة الآثار فيها، وكثرة أحكام الأئمة في جرح الرواة وتعديلهم التي في غير مظنتها، مما لا يجمع ذلك كتاب، ولا يحويه مكان واحد[4].

2 ـ **السبب الثاني**: علم الحديث يحتاج إلى الممارسة الطويلة والتطبيق العملي العميق لقواعده، ليتمكن صاحبه من إدراك مضامين مسائله العلمية، ويصل إلى فهم مدلولات ألفاظه واصطلاحاته، ثم كشف القضايا الجوهرية التي تكمن وراء تلك المصطلحات، والتنبه لشذوذات القواعد (هي ما كان مخالفا للقاعدة المنصوص عليها) والأسس التي تبنى عليها أحكامها، وكذا ملاحظة القرائن الخاصة بمسائلها الجزئية[5].

وقد نبه الخطيب البغدادي لأهمية الممارسة العملية في علم الحديث حين قال: «قل ما يتمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستنير الخفي من فوائده، إلا من جمع بين متفرقه، وألف بين متشتته، وضم بعضه إلى بعض، وانشغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه، فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويذكي القلب، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه، ويوضح الملتبس، ويكسب أيضا جميل الذكر، وتخليده إلى آخر الدهر»[6].

إن ذلك يتطلب قراءة تحليلية واسعة متأنية للمصادر الأصلية التي انبثقت منها قواعد علوم الحديث، وكذا المصادر المساعدة الفرعية وكتب المتقدمين والمتأخرين في شتى أنواع علوم الحديث، ككتب الصحاح والسنن وشروحها كفتح الباري لابن حجر والتمهيد لابن عبد البر وطرح التثريب للعراقي وغيرها وكتب المصطلح مثل كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث وشروحه (التقييد والإيضاح للعراقي والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر) والموقظة للذهبي وتدريب الراوي للسيوطي وفتح المغيث للسخاوي والكفاية للخطيب ومعرفة علوم الحديث للحاكم وغيرها كثير ..

ويدراس هذه المصادر بعمق وتأني، بفكر تحليلي متيقظ، وأثناء ذلك عليه بكتب التخريج ودراسة الأسانيد مثل نصب الراية للزيلعي والتلخيص الحبير لابن حجر وإرواء الغليل للألباني ويتدرّج في قراءته تلك، ويوازن بين ما عرفه من كتب المصطلح وبين ما يقرؤه في كتب التخريج ومصادر السنة ومناهجها، ليرى نظريا طريقة التطبيق العملي لتلك القواعد ومعاني المصطلحات، ولابد أن يتمرّن على التخريج ودراسة الأسانيد، ويخص علم الجرح والتعديل التطبيقي بمزيد عناية، بقراءة مصادره الأصلية مثل كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر وميزان الاعتدال للذهبي وغيرها، وكتبه الأصول كالجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي والمجروحين لابن حبان، موازنا بين استخدام الأئمة لألفاظ الجرح والتعديل وما ذُكِر عن مراتب هذه الألفاظ في كتب المصطلح.

ولا يزال طالب العلم يرتقي في قراءته الواسعة العميقة المتفحصة، حتى يصل إلى القدرة على دراسة كتب العلل كالعلل لابن المديني والترمذي وابن أبي حاتم وعلل الدار قطني وغيرها، بدقة وفقه عميقين، ليكتشف مناهج أئمة الحديث في عرض العلل وقواعدهم في الحكم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا[7].

لذلك وجب على الهيئات العلمية تشجيع الدراسات الجادة التي تهدف لإبراز قواعد هذا العلم بصورة منهجية واضحة، لتحديد معالم هذا العلم، مثل العناية بجمع أقوال الأئمة وتطبيقاتهم حول قاعدة من علم الحديث، أو الترجمة لرواة كتاب لم يخدم رواته[8]، أو جمع الأحاديث الثابتة الواردة في موضوع واحد واستخراج مضامينها ومعانيها، لتفسيرها وفقا للغة أهل اللسان وفي ضوء النصوص القرآنية وكذا في إطار المقاصد الشرعية وعدم إغفال المناسبة التي سيق النص الحديثي لأجلها وسبب وروده أو العلل التي من أجلها ورد نص النبي ﷺ، وغيرها من الموضوعات المختلفة في السنة وعلومها[9].

3 ـ **السبب الثالث**: عدم ترتيب المصطلحات وموضوعاتها ترتيبا موضوعيا في كتب المصطلح[10]. لأن المصطلح هو الوعاء التعبيري الذي تطرح من خلاله الفكرة، وبالرجوع إلى كتب المصطلح نجد كثيرا من الاصطلاحات منتشرة ومبثوثة في ثنايا الكتب والفصول، من غير ترتيب أو اهتمام بما يجمعها من معنى، ولعل تلك الخصائص التي امتازت بها تلك الكتب كانت تناسب تلك الحقبة الزمنية التي ألفت فيها، حسب الأهداف التي توخاها أصحابها من تأليفها، وقد كانت الألفاظ والقواعد وقتها واضحة لأهل الاختصاص، لكنها أضحت محتاجة في الوقت الراهن، إلى البيان وإعادة الصياغة، وتحرير المسائل المندرجة تحتها بعبارات علمية بسيطة وسهلة، لتيسير فهمها واستيعاب قواعدها، من طلاب العلم والباحثين في علوم الحديث.

فلا بد إذن من إعادة النظر في مضامين كتب المصطلح، وتجديدها في صورة منسقة، واضحة المعالم، وإعادة جمع ما تفرق هنا وهناك من مصطلحات ومسائل حديثية،

تشترك في الحكم والمعنى، بهدف التنسيق لأنواع علوم الحديث وجعلها مرتبة حسب وحدات موضوعية هي:

الأولى: علم الرواية، يتضمن معرفة آداب المحدث، وآداب طالب الحديث، وطرق التحمل والأداء، وكتابة الحديث وضبط الكتاب، ورواية الحديث وشروطها، ومعرفة علو الإسناد ونزوله، ولفت النظر إلى ما استُحْدِث في عصر ما بعد الرواية من مصطلحات ومسائل.

الثانية: قواعد التصحيح والتضعيف، وتحوي الأنواع الآتية:الصحيح والحسن والضعيف والمدلس والمرسل والمنقطع المعلق والمعضل وزيادة الثقة، والعلة والشاذ والمنكر والمقلوب والمدرج والمصحف والمضطرب والموضوع.

الثالثة: علم الجرح والتعديل، وتضم ما يلي:

رواة الحديث وطبقاتهم والصحابة والتابعون وأتباع التابعين، وشروط قبول الرواية (العدالة، والضبط)، وما يختل به أحدهما، والبدعة وأثرها في العدالة، والجهالة، وأثرها في رد الحديث، والكذب وأثره في العدالة، وصيغ الجرح والتعديل، وتعارض الجرح والتعديل، وأسباب ذلك، وعلماء الجرح والتعديل ومصادر هذا العلم.

الرابعة: معرفة الناسخ والمنسوخ في الحديث ومشكل الحديث ومحكمه وغريب الحديث ومعرفة مناسبة الحديث وأسباب وروده.

الخامسة: علم التخريج ودراسة الأسانيد والحكم عليها، وتضم معنى التخريج وتاريخه وكتب التخريج والمصادر الأصلية للتخريج وطرق استخراج الحديث ودراسة الأسانيد ومصادره، والحكم على الحديث، وغير ذلك مما يتعلق بهذا العلم العملي التطبيقي الذي يحتاج إلى التدرب والممارسة العملية بالتعامل مع شتى كتب السنة وعلومها.

4 ـ **السبب الرابع**: الخلط أو عدم التفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين[11]، في التعامل مع السنة وعلومها، أي الخلط بين اصطلاحات كل فريق منهم[12]، وتفسير مصطلحات المتقدمين بما تعارف عليه المتأخرون والعكس، لأن تعبيرات نقاد الحديث المتقدمين كانت وليدة الواقع الحديثي وارتبطت بقرائن ودلائل خاصة بها، ولقد كان علماء المصطلح المتأخرون، يركزون في كتبهم على تعريف المصطلحات الحديثية تعريفات جامعة مانعة، وذلك لتأثرهم بصناعة التعريفات والحدود وصياغاتها المنطقية، فأضحى علم الحديث مجموعة من الاصطلاحات والتعريفات الجامدة، التي ضيقت معانيها، وأصبحت المسائل الكامنة وراءها مغمورة، فتغيرت مدلولاتها عما كانت عليه عند أهل النقد والاصطلاح المتقدمين، سواء بتضييق هذا المدلول أو توسيعه، كما أن هؤلاء المحدثين المتأخرين، تأثروا بعلم أصول الفقه في كثير من المسائل الحديثية، لأنه علم فرض نفسه على الساحة العلمية واحتوت مسائله عقول عامة أهل العلم من القرن الرابع أو أواخره[13].

لابد من ملاحظة الاختلاف المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين، سواء في طرق نقل الحديث وروايته وكذا الحكم عليه تصحيحا وتضعيفا، إذ أن هناك مصطلحات كثيرة تشكل نقاط جوهرية في مسائل علوم الحديث تغيرت في استعمال المتأخرين. كمصطلح الصحيح والحسن والمعلول وغيرها، لأن العلماء المتأخرين ربطوا معانيها بأحوال الرواة، فالصحيح مثلا هو رواية الثقة والصدوق، والمعلول والشاذ أيضا مقيدان أيضا بها، والمنكر لا يُطلق إلا فيما رواه الضعيف مخالفا للثقة، بينما لم يتقيد المحدثون المتقدمون منهم بذلك، بل أطلقوها على حالة الصواب والخطأ بغض النظر عن كون رواتها ثقات أو ضعفاء، كما أن المتأخرين استخدموا مصطلحات جديدة، ووسعوا معاني مصطلحات بعض المتقدمين، بما يتناسب مع واقعهم وأعرافهم العلمية، أو العكس حيث أن هناك بعض المصطلحات تواضع عليها المتأخرون وجعلوها تدل على معنى محدد، ولم تكن كذلك عند المتقدمين، بل كانت أوسع وأشمل كمصطلح ثقة، وصدوق ومجهول والتدليس وغير ذلك.

فلا ينبغي الخلط بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين، بل يحمل كل لفظ أو مصطلح على منهج قائله، لأن ذلك يؤدي إلى الخطأ في الحكم على الحديث، مثل ما يقع في مسألة التدليس والإرسال الخفي فلهما نفس المعنى عند المتقدمين خلافا للمتأخرين، واشتراط تصريح كل معنعن السماع، وبالتالي تضعيف ما كان من الإسناد معنعنا من كل مدلس سواء أكان يكثر من التدليس أو يقل منه، ومسألة المجهول كذلك، إذ كان مدلوله واسعا عند المتقدمين، بينما قسمه المتأخرون إلى مجهول الحال ومجهول العين، ومسألة التفرد وزيادة الثقة، كان المتقدمون يهتمون بنفس الحديث مع القرائن، أي هل الراوي أخطأ أو أصاب بغض النظر عن حاله، أما المتأخرون فينظرون إلى راوي الحديث وليس إلى الحديث، فإن كان ثقة لا يضره بعد ذلك تفرده به، إن سلم من المخالفة، وعند الحكم على الحديث ركز المتأخرون على أحوال الرواة وظواهر الأسانيد في التصحيح والتضعيف، وأما المتقدمون فاعتمدوا على خلو الحديث من الشذوذ والعلة، لذلك يلاحظ أن معظم المتأخرين يعبرون عن التصحيح بقولهم: إسناده صحيح (ومعناه أن رواته ثقات وظاهر الإسناد متصل) وقلما يقولون:حديث صحيح (ومعناه أن الراوي لم يخطئ في نقل الحديث)، أما المعاصرون فلا يفرقون بين القولين، ويجعلون تصحيح المتأخرين كتصحيح المتقدمين، ولذلك يجب أن لا نُحمِّل ألفاظ المتقدمين ما لا تحتمل عندما نحاكمها إلى قواعد المتأخرين[14].

الخاتمة: وختاما يقترح ما يلي:

الاقتراحات[15]:

1- العناية بكتب أهل العلم المتقدمين منهم قراءة واستنباطا وتقعيدا ككتب الإمام أحمد والبخاري وابن المديني وغيرهم.

2- العناية بكتب المتأخرين أيضا، الذين استفادوا من أقوال من سبقهم كالذهبي و ابن رجب الحنبلي وابن حجر وغيرهم.

3 - الربط بين كلام المتقدمين النظري وتطبيقهم العملي، أي النظر في قواعدهم وألفاظهم في الرواة والأحاديث ومقارنة ذلك بأحكامهم على الأحاديث وبيان درجتها، وبعبارة أخرى ضرورة العمل على ربط منهج المحدثين النقاد في التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل بمبادئ مصطلح الحديث. .

4- عدم التعجل في الحكم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، بل النظر بتأني في كلام أهل النقد والتدقيق في تعليلاتهم.

5- الحذر من تصحيحات بعض المتأخرين المتساهلين، بل ينبغي الفحص والرجوع إلى المصادر، وكلام أهل العلم للتوثق من ذلك، كذلك الحذر من تضعيف بعض المتأخرين المتشددين للأحاديث الصحيحة التي صححها الأئمة الكبار وقبلوها.

6- استخدام الأمثلة الواقعية لشرح مواضيع علوم الحديث ومصطلحاتها.

7- الاستفادة من الوسائل الحديثة في التدريس والبحث لا سيّما الحاسب الآلي لما يقدمه من خدمة عصرية فعالة في هذا المجال.

8 - ولترسيخ مصطلح الحديث، لا بد من جعل كتب المصطلح تطبيقية، تعج بالأمثلة التوضيحية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد المرسلين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الهوامش:

(1) اقتباس من مقدمة كتاب، ابن الصلاح، علوم الحديث ص5-6.
(2) علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين، عبد العزيز صغير خان، مقال بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي (ندوة علوم الحديث، واقع وآفاق، 10 /2003/4م)، ص174.
(3) الشريف حاتم بن عارف العوني، نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية، ط1، 1418 هـ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ص67.
(4) المرجع نفسه ص72.
(5) المرجع نفسه ص68.
(6) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تخريج وتعليق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد، ط2، 2003 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص415.
(7) حاتم بن عارف، المرجع السابق ص78-82 وحمزة عبد الله المليباري، ضرورة الاستفادة من جهود المتقدمين والمتأخرين في مجال علوم الحديث، مقال بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي (ندوة علوم الحديث، واقع وآفاق، 10 /2003/4م)، ص163.

(8) حاتم بن عارف، نصائح منهجية لطالب علم السنة ص69 و عبد العزيز صغير خان، المرجع السابق، ص201.

(9) يوسف القرضاوي، المدخل لدراسة السنة، ط1، 1998 م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ص105، 135.

(10) أبشر عوض محمد إدريس، مشكل علم مصطلح الحديث في العصر الحديث، مقال بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، ص92، و حمزة عبد الله المليباري، المرجع السابق، ص163-168.

(11) المتقدمون هم علماء أهل الحديث والنقد من القرون الأربعة الأولى للهجرة. والمتأخرون من بداية القرن الخامس ومن بعدهم، وقد تميز منهج المتقدمين بالرواية المباشرة في نقل الأحاديث، وتميز المتأخرون بالنقل عن كتب المتأخرين، لذلك نسمي عصرهم عصر ما بعد الرواية.

(12) عواد الخلف، مناهج علوم الحديث نظرات ووقفات، مقال بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي ص107، وحمزة عبد الله المليباري، المرجع السابق، ص152-162.

(13) الشريف حاتم بن عارف العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح، ط 1، 1996 م، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص159 – 165.

(14) عبد العزيز صغير خان، المرجع السابق، ص191-192، وحمزة عبد الله المليباري، المرجع السابق، ص155-157.

(15) عبد الرحمن عبد الكريم الزيد، فوائد في مناهج المتقدمين في التعامل مع السنة تصحيحا وتضعيفا، مقال بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، ص147-148.